مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

التحديات المرتقبة لتطعيم الثنائية البرلمانية بآلية القرعة.

الدكتور/ سيمون بدران

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

العدد ٣ - السنة ٤٩

ربيع الأول ١٤٤٧ هـ - سبتمبر ٢٠٢٥

https://doi.org/10.34120/

التحديات المرتقبة لتطعيم الثنائية البرلمانية بآلية القرعة

الدكتور/ سيمون بدران*

ملخص

الأهداف: يسعى هذا البحث إلى استكشاف الإمكانات الديمقراطية الكامنة في إعادة إدماج آلية القرعة ضمن البنية المؤسسية للأنظمة التمثيلية، من خلال مقترح يقوم على تطعيم الثنائية البرلمانية بمجالس يتم اختيار أعضائها عشوائياً بوساطة القرعة. ينطلق البحث من تشخيص لأزمة الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، حيث باتت آلية الانتخاب تُنتج تمثيلاً ناقصاً، وتغذّي الزبائنية والمحسوبية، بالإضافة الى تقليصها للأفق الزمني للسياسات العمومية. **المنهج:** اعتمد الباحث منهجاً تحليلياً نقدياً، يستند إلى الأدبيات السياسية والفلسفية المعاصرة، ويستحضر أمثلة تاريخية ومعاصرة لتوظيف القرعة في العمل السياسي، وذلك بهدف إعادة النظر في مفهوم «التمثيل» نفسه وتوسيع معناه نحو أشكال تشاركية ومباشرة. **النتائج:** تشير نتائج البحث إلى أن إدماج آلية القرعة من شأنه تجديد الدم الديمقراطي داخل المؤسسات، والحد من العديد من اختلالات النظام الانتخابي، كما يفتح المجال أمام سياسات أكثر شمولاً واستشرافاً للمستقبل، حيث اقترح الباحث نموذجاً قائماً على الثنائية البرلمانية تكون إحدى غرفتي البرلمان منتخبة، والأخرى مشكلة بالقرعة من مواطنين مستوفين لشروط معينة، يتلقون تدريباً سياسياً مسبقاً. وتُمنح هذه الغرفة سلطات رقابية وتشريعية موازنة، بما يسهم في تمثيل الفئات المهمشة وتعزيز الاستقلالية عن المصالح الحزبية. **الخاتمة:** تخلص الدراسة إلى أن لاح الديمقراطي العميق لا يمر بالضرورة عبر تجاوز التمثيل، بل عبر إعادة هيكلته على أسس أكثر عدلاً وتنوعاً، تكون فيها العشوائية المؤطرة أداة لإحياء الثقة والمشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الثنائية البرلمانية، القرعة، المساءلة، الشرعية.

* أستاذ مشارك في القانون الدستوري – كلية الحقوق- جامعة الشارقة- الإمارات.
الإيميل: sbadran@sharjah.ac.ae

- تسلّم البحث في: ٢٢/٩/٢٠١٩، أجيز للنشر في: ٦/١٠/٢٠٢٠.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص٧٢

المقدمة

تواجه الأنظمة التمثيلية الليبرالية حول العالم تحديات جمة في مجالات عدة وعلى مستويات مختلفة، تسهم بدورها في خفض "منسوب الديمقراطية" في مؤسساتها الدستورية. إذ تنظر شرائح واسعة من مواطني تلك الأنظمة بعين الريبة إلى اتساع الهوة التي تفصلها عن نخبها السياسية التي تبسط هيمنتها الأحادية على المؤسسات التمثيلية "الشعبية". الأمر الذي يدفع العديد من المواطنين إلى الإحجام عن المشاركة في الآليات الإجرائية للديمقراطية، كالاقتراع الانتخابي والاستفتائي، أو الانسياق خلف خطاب شعوبي متطرف، مما ينعكس سلباً على مشروعية المؤسسات الدستورية التمثيلية ودورها في نسج إطار متين للمصلحة العامة.

وفي هذا السياق، تتركز الخطوط العريضة لطرحنا الإصلاحي ضمن الإطار الدستوري التقليدي القائم على "الثنائية البرلمانية"، أي الإبقاء على آلية الاقتراع الانتخابي لاختيار المجالس النيابية الدنيا، حيث تتمثل فيها الأحزاب والنخب التي "تحترف" العمل السياسي لصالح القوى الاقتصادية المهيمنة، في حين يُعمد إلى تكريس القرعة كآلية لإسناد المقاعد المخصصة لمجالس الشيوخ[1]، والتي بدورها ستعكس التنوع الطبقي، المهني، المناطقي، المذهبي، الإثني لمجتمعات الدول المعنية بأطيافها كافة. هذا وتُشرَّع أبواب القرعة لجميع مواطني الدولة البالغين والراغبين بتبوؤ هذا المنصب السياسي التشريعي. لذلك، وبغية ضمان تمثيل صحيح وعادل للفئات الشعبية والتيارات الأيديلوجية المتنوعة، يتعين على الجهات المعنية الاستعانة بأساليب ووسائل مغرية مادياً ومعنوياً لحث جميع الذين وقعت عليهم القرعة على قبول مناصبهم[2].. في المقابل، يفوز الذين وقع عليهم السحب بولاية برلمانية واحدة، غير قابلة للتجديد، على أن يلتزموا بحضور دورات تدريبية، بما فيها المشاركة في أعمال الهيئة العامة ولجان مجالس الشيوخ، وذلك قبل شهرين من انضمامهم الرسمي إليها.

من جهة أخرى، تناط بتلك المجالس العليا المطعمة بالآلية العشوائية صلاحيات رقابية وتشريعية شبيهة إلى حد كبير بتلك التي أعطتها الوثائق والأعراف الدستورية

(١) أي المجالس العليا في البرلمانات الثنائية، وذلك ضمن إطار المفهوم التقليدي لما يُعرف بالنظام "البيكاميرالي".

(٢) أو الاعتماد الصريح للكوتات الجندارية، العمرية، المناطقية، المذهبية، الإثنية...

للمجالس النيابية في الديمقراطيات التمثيلية المعاصرة. إذ يُسمح "للشيوخ" بالتقدم باقتراحات قوانين أمام مجلسهم، لتُحَوَّل بعدها إلى اللجان المختصة، والتي بدورها يتم انتقاء أعضائها من شيوخ المجلس بوساطة القرعة، حيث ينكب هؤلاء على دراسة المقترح ومناقشته، والتداول به مع الخبراء، بالإضافة إلى الإصغاء إلى وجهات النظر المتعارضة لمؤيدي ومعارضي الاقتراح على حد سواء[٣]، على أن يعرض بعدها على الهيئة العامة لمجلس الشيوخ للنظر به، حيث تبقى لها الكلمة الأخيرة. بالمقابل، وعلى الرغم من إلزامية حصول مشروع أو مقترح القانون على موافقة مجلسي البرلمان[٤]، سيُقيد حق "الشيوخ" التشريعي في "الفيتو المعلق"[٥]، أي الإيقاف المؤقت للقوانين الصادرة عن المجالس الدنيا بعد تصويتها وموافقتها عليها. إذ لا يهدف هذا الحق إلى تعطيل إقرار القوانين التشريعية، بل حث المجالس النيابية الدنيا على تعديل القوانين الوضعية بما يتلاءم مع مصلحة عامة الناس. أما إذا أصر النواب على إصدار قانون ما، فعليهم تأمين الحد الأدنى من المؤيدين، والتي تراوح نسبتهم بين الأغلبية المطلقة أو الموصوفة، وذلك تبعاً لأهمية الموضوع التشريعي[٦].

تلك هي الخطوط العريضة لطرحنا الإصلاحي الديمقراطي، والذي استلهمنا بعضاً من جوانبه من منشورات علمية لباحثين متمرسين في أدبيات استخدام القرعة والعشوائية في الفضاء السياسي[٧]. وعلى الرغم من انفتاحنا لمناقشته وتعديل بعض جوانبه، إلا أن الأكيد أننا نرفض الإبقاء على الآليات التقليدية، كالتعيين أو الاقتراع الانتخابي، لاختيار أعضاء مجالس الشيوخ في الأنظمة التمثيلية والمجتمعات التي تصبو إلى الديمقراطية. وذلك لعجز تلك الآليات عن تبديل الديناميكية السياسية المهيمنة على المؤسسات الدستورية منذ عقود طويلة من الزمن. إذ تتغذى هذه الديناميكية

(٣) ذلك لأن مجالس الشيوخ ستهتم أيضاً في مناقشة مشاريع القوانين المرسلة من قبل الحكومات، بالإضافة إلى الاقتراحات القانونية التي وافقت عليها المجالس النيابية الدنيا.

(٤) أي أنه بإمكان الأغلبية في مجلس الشيوخ أو المجلس النيابي ممارسة حق الفيتو.

(٥) Spiro Metaxas, "The Promise of Sortition: A CoGovernance Model for Canadian Senate reform", 2018, https://www.academia.edu/25203937/The_Promise_of_Sortition_A_Co-Governance_Model_for_Canadian_Senate_Reform

(٦) وبالتالي، تبقى كلمة الفصل ضمن الثنائية البرلمانية لمجالسها التمثيلية الدنيا.

(٧) Alex Zakaras, "Lot and Democratic Representation: A Modest Proposal", Constellations 17, September 2010, pp. 455-471; Pierre-Etienne Vandamme, Antoine Verret-Hamelin, "A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges," Journal of Public Deliberation, Vol. 13, Issue 1, Article 5, 2017, pp. 1-24.

بالخطابات الفئوية التحريضية والزبائنية في الحكم، بالإضافة إلى الطبقية والإقطاعية السياسية، ناهيك عن حدة التنافس على توزيع الحصص والمغانم الحكومية والإدارية، خاصة في الدول النامية، وبالتالي، تهديدها الدائم للسلم الأهلي، وتعطيلها الممنهج للآليات الدستورية المرعية الإجراء.

ومن الأسباب التي تقف خلف إلحاحنا على ضرورة إسناد المناصب التشريعية للمجالس التمثيلية العليا بوساطة القرعة، الإمكانات الضخمة التي تختزنها الآلية العشوائية لتمتين المساواة السياسية في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، بالإضافة إلى قدرة تلك المجالس على الخروج بقواعد قانونية حيادية وقرارات عقلانية. فهي أفضل من قرينتها المنتخب أعضاؤها بوساطة التصويت الاقتراعي في ضمان مساواة تامة لإمكانية وصول شرائح المجتمع كافة إلى المراكز التشريعية(٨). وبالتالي، اختزال القرارات والقوانين التي ترشح عنها، بعد مداولات معمقة ونقاشات مستفيضة، مستويات متقدمة من المعرفة والحيادية والعقلانية، وذلك بفضل التعددية التي تغرسها القرعة في صميم تلك الهيئات التشريعية، والتي تعجز عن تأمينها أكثر الأنظمة السياسية اعتماداً على كوتات لمصلحة مجموعات معينة، والتي يُختار أعضاء مجالسها التشريعية حصراً بوساطة الاقتراع الانتخابي(٩). وفي هذا السياق، يقوم مناصرو "القرعة" كآلية ديمقراطية لانتقاء الممثلين السياسيين، بالتشديد على إمكاناتها في الحد من الفساد وتخفيفها من مستوى الصراعات والانقسامات الفئوية، بالإضافة إلى قدرتها على ضمان تمثيل واسع لمختلف شرائح المجتمع(١٠). يضاف إلى ذلك عدم انحصار المجالس المنتخبة بوساطة القرعة في منظور زمني قريب الأمد، مما يهيئ الأرضية المناسبة للانكباب على معالجة قضايا مهمة ترتبط بالبيئة والأزمات المناخية،

(٨) Kimmo Gronlund, Andre Bachtiger, Maija Setälä, "Deliberative Mini-Publics: Involving Citizens in the Democratic Process", Colchester, UK, ECPR Press, 2014, p. 23.

(٩) John Gastil , Erik Olin Wright, "Legislature by Lot", *in Legislature by Lot: Transformative Designs for Deliberative Governance, Real Utopias Project*, Verso, 2019, p. 5.

(١٠) لمزيد من المعلومات حول مزايا انتقاء أعضاء المجالس التمثيلية بوساطة القرعة والدوافع الديمقراطية والمعرفية لإسناد المناصب التشريعية انطلاقاً من هذه الآلية العشوائية، انظر: سيمون بدران، " آلية إسناد المناصب التشريعية بوساطة القرعة"، بحث قيد النشر في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية.

ناهيك عن المساعي الجدية للوصول إلى الاستدامة[١١]. هذا ويساعد عدم خضوع تلك المجالس إلى انتخابات دورية في توسيع الآفاق الزمنية للمواضيع المعروضة على بساط النقاش؛ وبالتالي، عدم تقوقعها في فترات زمنية تنحصر في المراحل الفاصلة بين الحملات الانتخابية المتتالية، والتي بدورها تحوّل "أعرق الديمقراطيات حول العالم إلى ديكتاتوريات المصالح والقضايا الآنية"[١٢]. هذا وتحرم الانتخابات الدورية التقليدية النخب السياسية المعاصرة من الحوافز البنيوية التي قد تدفعها إلى اعتماد سياسات تُقطف ثمارها في المستقبل البعيد. لا بل تصب الجهات الحاكمة في الدولة جل اهتمامها على الانتهاء من تنفيذ مشاريع قصيرة الأمد، وذلك لتمحور تقييم أداء الحكومة يوم "الحساب" الانتخابي على السياسات والمشاريع "المُنجزة" خلال فترة استلامها مقاليد الحكم[١٣]. هذا وتستشري تلك الآفة في أوساط السياسيين الذين قرروا العزوف عن الترشح للانتخابات المقبلة. إذ تدفع رغبتهم بإظهار "إرثهم السياسي" وتلميعه، إلى تفضيل السياسات القصيرة الأمد والإصرار على تنفيذ المشاريع بأوقات قياسية، والتي يمكن لعامة الشعب تحديدها بسهولة ووضوح. كما أن احتمال انتقال السلطة إلى الخصم أو الطرف السياسي المعارض، نتيجة الانتخابات البرلمانية المقبلة، يحد من اندفاع النخبة السياسية الحاكمة في الانكباب على التخطيط لمشاريع طويلة الأمد، قد تقرر الحكومات المقبلة إبطالها والعودة النهائية عنها. هذه العوامل وغيرها تفسر انكفاء الطبقة السياسية عن الاهتمام الجدي بقضايا ترتبط بالبيئة والتغير المناخي، التي تستلزم منها وضع خطط ودراسات بعيدة الأمد ويتطلب تنفيذها سنين طويلة. فلا عجب إن كانت الديمقراطيات الانتخابية تعاني "قصر نظر" مزمناً، يمنعها من الإمعان في محاربة التلوث ووقف استنفاد التنوع البيولوجي، وغير ذلك من القضايا التي ترتبط بالمصالح الحيوية للأجيال المقبلة[١٤]. كما تسهم وسائل الإعلام في إيقاع عملها السريع اللاهث دوماً خلف أخبار جديدة و"السبق الصحفي"، في حجب الأضواء عن

(١١) Pierre-Etienne Vandamme, Antoine Verret-Hamelin, "A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges", *op. cit.,* p. 10.

(١٢) Philippe Van Parijs, "Electoral democracy and its rivals. In Is there an editor? ", *in* The malaise of electoral democracy and what to do about it, Re-Bel ebook, n°14, 2014, p. 49.

(١٣) Dominique Bourg, Kerry Whiteside, "Vers une démocratie écologique", Paris, Seuil, 2010, p. 70.

(١٤) *Ibid*.

القضايا التي تتطلب مقاربات طويلة الأمد[١٥]. في المقابل، تحرر الآلية العشوائية ممثلي الشعب من المنطق التنافسي المهيمن على الأنظمة السياسية الانتخابية الخالصة. فمن المرجح أن ينكب الذين وقعت عليهم القرعة على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالأجيال المقبلة والتخطيط لكيفية الوصول إلى الاستدامة المنشودة. فبعد تخليصهم من عبء المشاركة في الانتخابات الاقتراعية الدورية، يسهم مبدأ التناوب والمداورة في توسيع آفاق التداولات والنقاشات التي تستضيفها أروقة المجالس المنتخبة بوساطة القرعة.

أما وبعد استعراضنا لأبرز الدوافع الديمقراطية والمعرفية لإسناد المناصب التشريعية بوساطة القرعة، والتي باعتقادنا ستقود إلى اتخاذ قرارات أكثر حيادية وعقلانية من تلك التي تصدر عن النخب السياسية في الديمقراطيات الانتخابية المعاصرة، فتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يمنعنا من تأييد الطروحات الداعية إلى تحديد مستوى تعلمي متقدم للانضمام إلى المجالس التمثيلية التي سيتم انتقاء أعضائها بصورة عشوائية[١٦]. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب من الراغبين في الانضمام إلى "سحب القرعة" الحصول على شهادات علمية أو خبرات فنية معينة. على أن تكون هذه المؤهلات أعلى من تلك التي تفرضها غالبية القوانين الانتخابية المعمول بها حالياً على الراغبين في خوض الغمار الانتخابي، والتي تقتصر بمعظمها على اشتراط إتقان المرشح قراءة وكتابة اللغة الرسمية للدولة. وبناء عليه، تُلقى القرعة بين أفراد متساوين، يتمتعون بالحد الأدنى من المهارات العامة والقدرات الاستيعابية الضرورية لمشاركة فعالة في المداولات والنقاشات التي ستشهدها تلك المجالس التمثيلية. لذلك، فإن حصر القرعة بين مجموعة من المرشحين من أصحاب الكفاءات المتنوعة، سيسهم في تعزيز المشاركة السياسية في الحكم، من خلال تشريع أبواب البرلمان أمام فئات شعبية أوسع من تلك النخب الانعزالية التي تحتكر المنافسة الانتخابية في دولنا المعاصرة، بالإضافة إلى أرجحية التوصل إلى قرارات حكيمة، تقوم على المنطق والمعرفة.

غير أن الأهم يبقى في الابتعاد عن النتائج غير المباشرة التي تتدفق من النموذج الانتخابي الاقتراعي المعمول به حالياً، والتي ما برحت تشوه العلاقة بين المواطنين

(١٥) Yves Sintomer, "Petite histoire de l'expérimentation démocratique : tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours ", Paris, La Découverte, 2011, p. 26.

(١٦) Joel Matthew Parker, "Randomness and legitimacy in selecting democratic representatives", PhD Dissertation, The University of Texas at Austin, December 2011, p. 141.

وحكوماتهم التمثيلية. ففي موازاة انتشار السردية النخبوية حول العجز البنيوي للأفراد العاديين في إدارة شؤون الدولة، تقع تلك الفئات الشعبية "البسيطة" أسيرة الدور المتواضع الذي يُطلب منها تأديته في الأنظمة السياسية المعاصرة. فعندما تطلب المجتمعات الليبرالية من أبنائها "عدم إزعاج أنفسهم" أو "هدر طاقاتهم" في شؤون الحكم "الفائقة التعقيد"، والاكتفاء بتأدية دورهم "السيادي" كناخبين يدلون بأصواتهم في صناديق الاقتراع كلما طُلب منهم ذلك، لا يجوز بعدها التعجب من إهمال المواطنين لقضايا الشأن العام وعدم اكتراثهم بتدعيم مهاراتهم السياسية واستخفافهم بالطروحات الهادفة إلى تعزيز مشاركتهم الفعلية في السلطة. وبناء عليه، قد تكون النظرة المتدنية للقدرات السياسية المتواضعة للأفراد العاديين، والتي نجحت السردية النخبوية في زرعها في وجدان شعوب المعمورة، هي مجرد نتيجة لهذا النموذج الدستوري المؤسساتي القائم على أيديولوجية الاقتراع الانتخابي، وليس سبباً له كما تحاول تسويقه هذه السردية المراوغة(١٧).

إشارة إلى أننا لا نهدف من وراء طرحنا هذا الانقضاض على الديمقراطية النيابية التمثيلية، كما أننا نرفض العبور إلى ضفاف نموذج "الديمقراطية المباشرة"، أو الاستعانة بأدواتها(١٨)، لإنقاذ النظم السياسية الليبرالية من أزماتها المتلاحقة. لا بل إن إدراج مشروعنا الإصلاحي في السياق الدستوري والمؤسساتي "البيكاميرالي"، يؤكد حرصنا على "الديمقراطية" كنظام حكم، بصورتها غير المباشرة، أي التمثيلية. غير أننا نرفض حصرها بالديمقراطية التمثيلية الانتخابية، مطالبين بتوسيع آلياتها وتطعيمها بمستويات متقدمة من "العشوائية". ففي نهاية المطاف، ستعزز آلية القرعة مشروعية النظم الديمقراطية التمثيلية حول العالم. وبالتالي، يؤكد بحثنا ضرورة استمرار "الديمقراطية التمثيلية"، ولكن بعد استنهاض إمكاناتها من خلال إسناد المناصب التشريعية فيها بوساطة القرعة، وعدم حصرها بالديمقراطيات الاقتراعية الانتخابية(١٩).

في هذا السياق، سنحاول في بحثنا الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما التحديات التي سيواجهها المشرعون الدستوريون و"مهندسو" هذا النموذج التشريعي الفريد،

(١٧) Neil Duxbury, "Random Justice: On Lotteries and Legal Decision-Making", Oxford, Clarendon, 1999, p. 23.

(١٨) تعتبر "الاستفتاءات الشعبية" أبرز آليات الديمقراطية المباشرة.

(١٩) Hugo Bonin, "La democratie hasardeuse : essai sur le tirage au sort en politique", Xyz, Canada, 2017, p. 25.

ضمن المفهوم التقليدي للثنائية البرلمانية؟ وكيف لآلية إسناد المناصب السياسية عشوائياً بوساطة القرعة أن تُنشئ التزامات وتدفع مواطني الدولة إلى التقيد بها؟

منهجياً، ترتبط هذه الإشكالية بما يضعه الفكر العلمي السليم على عاتق كل طرحٍ هادفٍ إلى تحقيق إصلاح ديمقراطي جذري، وهو استباق نتائجه والعمل على تجنب آثاره السلبية. لذلك، نحن مدركون للتحديات الكبيرة التي تواجه طرحنا لتعزيز الديمقراطيات التمثيلية من بوابة انتقاء أعضاء مجالس شيوخها بوساطة القرعة. إلا أنه يجب ألا يُفهم من وراء عرضنا لهذه التحديات بأننا نشكك في مصداقية طرحنا الديمقراطي أو نطعن في صحته من الناحية العلمية؛ لا بل نبغي من وراء استرسالنا في مناقشة أبرز التحديات التي تفرضها القرعة كآلية لإسناد المناصب السياسية، أن نجنب القارئ مغبة الوقوع في شراك طرحٍ ديمقراطي خالٍ من أي نقد علمي بنّاء. لذلك، أسهبنا في التركيز على بعض الجوانب التي من الأجدر على السلطات العامة المعنية بتطعيم المنظومات الدستورية الوطنية بالقرعة تجنبها.

على الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لدراسة إسناد المناصب التشريعية بوساطة القرعة، تتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي النظمي من منطلق أن الاستعانة بالآلية العشوائية تنطوي على أبعاد ودوافع معقدة ومتشابكة. لذلك اقتضى علينا سحب هذه الحقائق ووضعها على مائدة التحليل والاستقراء للوصول إلى وصف موضوعي وعلمي. الأمر الذي يفسر اهتمامنا بالجانب النظري العام لأبرز التحديات المرتقبة للمجالس التشريعية المختارة عشوائياً، والتي ترتبط بمفهومي "المساءلة" (المبحث الأول)، و"الشرعية" (المبحث الثاني). كما دأبنا على الاستعانة بإجراءات منهجية أخرى، أبرزها "المقارنة" لدى مقابلتنا للتحديات التي ستترتب عن انتقاء أعضاء المجالس التمثيلية العليا بوساطة القرعة، من جهة، و"الاقتراع الانتخابي"، بصفته الآلية النموذجية لإسناد المناصب السياسية في الدول الحديثة، من جهة أخرى.

المبحث الأول
آلية القرعة ومدى تماهيها مع مفهومَي "المساءلة"

تهدف الإجراءات المؤسساتية الآيلة إلى منح الهيئات الناخبة إمكانية محاسبة ممثليها البرلمانيين، إلى تحفيز قيام حوارات مباشرة بين المواطنين ونوابهم، من جهة، والحفاظ على الحد الأدنى من ثقة الجمهور بأن تطلعاته وأمانيه مرتبطة بآليات قد تؤدي

في نهاية المطاف إلى معاقبة الجهات التي امتنعت عن أخذها على محمل الجد، من جهة أخرى. لذلك، تختزل "المساءلة" على مفهومين اثنين، يُربط أولهما بمنح أحدهم إمكانية "تقديم تصور ما"، في حين يتكفل الثاني "بتحميل أحدهم المسؤولية"[٢٠]. كما يعتبر تلازمهما في منظومة دستورية واحدة ضرورة لقيام علاقة تمثيلية عادلة وصحيحة بين الحكام والمحكومين[٢١]. هذا ونؤكد مقدرة الأنظمة السياسية المُطعمة ببعض "العشوائية" على ضمان وجود هذين المفهومين للمساءلة وتقديمهما بفاعلية أكبر من تلك التي تؤمنها حالياً الهندسات الانتخابية الاقتراعية.

المطلب الأول
إلزام ممثلي الشعب بتفسير قراراتهم

ينطلق المفهوم الأول للمساءلة من الاعتقاد السائد لدى المواطنين بضرورة قيام ممثليهم السياسيين بعرض وجهات نظرهم وشرح اقتراحاتهم وآلية عملهم لمواجهة المشكلات المرتبطة بالشأن العام. غير أن الدراسات التي تناولت عن كثب التجارب الانتخابية حول العالم، أظهرت قصور الحملات الانتخابية عن ضمان ترجمة فعلية للمساءلة بمفهومها الأول[٢٢]. في المقابل، سيتكفل الجانب التداولي للمجالس التمثيلية التي يختار أعضاؤها بوساطة القرعة[٢٣] من توسيع آفاق المفهوم "الإيضاحي" للمساءلة[٢٤].

فلا يخفى على الباحث في أدبيات الأنظمة الديمقراطية الدور الرائد الذي تؤديه "العلانية" و"النقاشات الجماعية" في تثبيت مشروعية ممثلي الشعب[٢٥]. ففي نهاية

(٢٠) Mark B. Brown, "Survey Article: Citizen Panels and the Concept of Representation", Journal of Political Philosophy 14, June 2006, p. 203.

(٢١) Mark Warren, Dario Castiglione, "A Transformation of Democratic Representation", Democracy & Society 2, Fall 5, 2004, p. 20.

(٢٢) Christopher H. Achen, Larry Bartels, "Democracy for Realists: Why Elections Do Not Produce Responsive Government", Princeton University Press, 2017, p. 326.

(٢٣) يحتضن هذا الجانب التداولي النقاشات التي ستدور بين أعضاء المجالس التمثيلية والفئات الشعبية المعنية، من جهة، وتلك التي تنحصر في أوساط كل منهما على حدة، من جهة أخرى.

(٢٤) Joel Matthew Parker, "Randomness and legitimacy in selecting democratic representatives", PhD Dissertation, The University of Texas at Austin, December 2011, p. 181.

(٢٥) Nadia Urbinati, "Representative Democracy: Principles and Genealogy", University of Chicago Press, 2006, p. 2.

المطاف، تبقى المناظرات والحوارات العامة أداة لمحاسبة الممسكين بزمام السلطة[٢٦]. في هذا السياق، أشار عدد من الباحثين إلى أهمية "المساءلة الأفقية" التي تختزلها المجالس السياسية التي تحيط آليات التداول والنقاش بأهمية خاصة، حيث يشعر كل عضو من أعضائها بمسؤولية تجاه زملائه الشيوخ لتدعيم آرائه بحجج منطقية خلال استعراضه لمقترحاته تحت قبة المجلس خلال جلسات الهيئة العامة أو تلك المخصصة للّجان البرلمانية[٢٧]. تعود هذه الرقابة الذاتية التي يمارسها أعضاء المجالس التمثيلية إلى التعددية التي تمتاز بها المجالس المنتخبة بوساطة القرعة، واطِّلاعِهم المعمق على أصول النقاش والتخاطب، وفهمهم لصلاحياتهم ولقواعد الحكم والسلطة، بالإضافة إلى اقتناعهم التام بالمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقهم وأهمية دورهم ضمن المؤسسات الدستورية والمنظومة السياسية للدولة. ففي الوقت الذي تخضع فيه أعمال تلك المجالس التمثيلية للتدقيق من قبل المواطنين، يقوم أعضاؤها بمراقبة زملائهم من الذين وقعت عليهم القرعة. وبالتالي، يصبح من المنطقي إدراج هذه الرقابة الذاتية ضمن المساءلة السياسية التي يخضع لها ممثلو الشعب الذين تم انتقاؤهم بالأسلوب العشوائي[٢٨].

في هذا السياق، قد تساعد بعض "الترتيبات" أو "الهندسات" المؤسساتية في تدعيم هذا الجانب من المحاسبة السياسية كتحريم الذين سبق أن وقعت عليهم القرعة من تولي ولاية برلمانية ثانية. هذا المنع، سيوفر على ممثلي الشعب عناء التحضير لإعادة انتخابهم وفق تكتيكات انتخابية مكلفة ومتعبة على حدّ سواء. لا بل إن حصر ولاية أعضاء المجالس، والتي ستُملأ مقاعدها بوساطة القرعة، بولاية تمثيلية وحيدة، من شأنه أن يضفي أجواء أقل حدة وتنافسية، ويفتح صدور ممثلي الشعب لتبادل مثمر لآرائهم واقتراحاتهم التشريعية، بالإضافة إلى التفاعل المباشر مع مطالب الفئات الشعبية وتطلعاتها. صحيح أن هذا الجانب من المحاسبة قد لا يتطابق مع "المفهوم الكلاسيكي" لمبدأ المساءلة، إلا أن "عدم الألفة" تلك، تعود جذورها إلى هيمنة المنطق الانتخابي الاقتراعي على خيالنا الإبداعي في تصميم منظوماتنا الدستورية[٢٩]. وذلك

(٢٦) Eugene Bardach, "On Representing the Public Interest", Ethics 91, April, Special Issue: Symposium on the Theory and Practice of Representation, 1981, p. 489.

(٢٧) Jane Mansbridge, "Representation Revisited: Introduction to the Case Against Electoral Accountability", Democracy & Society 2 Fall, 2004, p. 13.

(٢٨) Jane Mansbridge, "A 'Selection Model' of Political Representation", Journal of Political Philosophy 17, December 2009, p. 369.

(٢٩) Jane Mansbridge, "Rethinking Representation", American Political Science Review 97, November 2003, p. 526.

على الرغم من فشله الذريع في مد الأقليات السياسية بالعناصر الضرورية لمساءلة النخب الحاكمة ومعاقبتها، منذ استئثاره على آلية شرعنة المؤسسات السياسية للجمهوريات الحديثة، والتي بدأت بالظهور في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.(٣٠)

بناء عليه، ستقودنا هذه "الألفة المؤسساتية" إلى تمحيص المفهوم الآخر للمساءلة السياسية، والمرتبط بتعلق المواطنين "شبه الفطري" بالفكرة القائلة بضرورة تخصيص وسائل عقابية للضغط على النخب السياسية الحاكمة لملاءمة قراراتها السياسية مع مصالح عامة الناس(٣١). وكأن وجود هذا الجانب العقابي لمبدأ المحاسبة، ضرورة ملحة لقيام ما يعرف بـ"السيادة الشعبية"(٣٢).

المطلب الثاني
تخصيص وسائل عقابية للضغط على النخب السياسية لملاءمة قراراتها السياسية مع مصالح العامة

غير أن هذا المفهوم الخاص بالمساءلة لا يتحقق فقط لدى إدلاء الناخبين بأصواتهم في صناديق الاقتراع(٣٣). فقد اعتادت شعوب الأنظمة الليبرالية المعاصرة على الاعتماد على آليات من "خارج المنظومة الانتخابية الاقتراعية" لضمان محاسبة فعالة للقابضين على مقاليد السلطة. على سبيل المثال، تنتظر شعوب هذه الأنظمة "الديمقراطية" من سياسيّيها الخضوع إلى المنظومة القانونية ذاتها التي ترضخ إلى أحكامها البقية من عامة الشعب(٣٤). كما تواظب هذه الشعوب على التلويح بين الفنية والأخرى باستخدام حقوقها في "سحب الثقة"(٣٥) وملاحقة ممثليهم أمام المحاكم وانتقاد سياساتهم من على المنابر الإعلامية، بالإضافة إلى نضالها التاريخي

(٣٠) سيمون بدران، "قراءة نقدية في نشأة النظم الدستورية التمثيلية الحديثة: بين الطابع الأرستقراطي للاقتراع الانتخابي والجانب الديمقراطي لآلية القرعة"، بحث قيد النشر في مجلة الحقوق، جامعة الكويت.

(٣١) Mark E. Warren, "Deliberative Democracy and Authority", American Political Science, Review 90, March 47, 1996, p. 47.

(٣٢) Jason Stuart Maloy, "The Colonial American Origins of Modern Democratic Thought", Cambridge University Press, 2008, p. 181.

(٣٣) Philip Pettit, "Representation, Responsive and Indicative", Constellations 17, September 2010, p. 426.

(٣٤) Barbara Goodwin, “Justice by Lottery”, Exeter: Imprint Academic, 1992, p. 114.

(٣٥) غالباً ما تترجم بتحركات وتظاهرات في الشارع.

للاستحصال على حقها في الوصول إلى المعلومات[٣٦]. وبالتالي، يمكن لطرحنا الديمقراطي الإصلاحي، من خلال إسناد بعض المناصب التشريعية بوساطة القرعة، أن يشمل تلك الآليات الآيلة إلى تعزيز المحاسبة والمساءلة السياسية. لا بل نعتبر وجودها ضرورة ملحة لردع وتجنيب الذين اختيروا بوساطة القرعة شر الوقوع في شراك الفساد وأدواته الرخيصة.

فقد نشرت النخب السياسية المهيمنة على مقاليد السلطة في الدول الحديثة أخباراً مفادها أن عامة الشعب هم أكثر عرضة للانسياق لإملاءات أصحاب "المصالح الاقتصادية الخاصة"، الذين لا يتوانون عن استخدام أفسد الحيل للحصول على مرادهم. وبحسب هذه السردية، يسهّل افتقار المواطنين العاديين إلى الحنكة والخبرات السياسية، بالإضافة إلى عدم استقرار أوضاعهم المالية، مهمة التلاعب بهم واستغلال مواقعهم الرسمية خدمة لمآرب خاصة. وفي هذا السياق، يصعب علينا التنبؤ بكيفية تصرف الذين وقعت عليهم القرعة عند اشتداد الضغوط عليهم. غير أن الأكيد أن هناك عدة طرق بإمكان المجالس التمثيلية المُختارة عشوائياً اتباعها للتخفيف من حدة الفساد المستشري في الدولة؛ فعلى سبيل المثال، إن عدم اعتماد الاقتراع الانتخابي كآلية لتعبئة المقاعد الشاغرة في تلك المجالس، سيزيل عن كاهل أعضائها أية "التزامات مسبقة" أو "ديون سياسية" لجهات كانت لتدعهم أو تؤمن نجاحهم بالمقعد البرلماني، بالإضافة إلى تحريرهم من مهمة استرضاء "حيتان المال" لتأمين الإيرادات الضرورية لتمويل حملاتهم الانتخابية، وذلك تحضيراً لإعادة انتخابهم؛ وبالتالي، تنقطع حاجة الذين وقعت عليهم القرعة إلى الارتماء في أحضان الأثرياء والممولين الذين لن يتأخروا في التحول إلى "أرباب عمل" لممثلي الشعب.

من جهة أخرى، ندعو إلى توزيع أعضاء المجلس التمثيلية المختارين عشوائياً على اللجان البرلمانية بوساطة القرعة أيضاً. إلا أن سحب القرعة هذا لن يتم فوراً إثر انعقاد أولى جلسات المجلس. ففي كل مرة تُحَدِّد فيها الهيئة العامة للمجلس الموضوع التشريعي الذي ستنكب على دراسته، عندها فقط يتم اللجوء إلى القرعة لاختيار أعضاء اللجنة المختصة. وبالتالي، لن يتسنى للمتولين وأصحاب المصالح الخاصة الوقت الكافي لاستمالة أعضاء اللجان البرلمانية، وذلك لاستحالة معرفة هويتهم قبل إحالة

(٣٦) Mark B. Brown, "Survey Article: Citizen Panels and the Concept of Representation", Journal of Political Philosophy 14, June 2006, p. 210.

الهيئة العامة للمجلس الموضوع التشريعي على اللجنة المختصة للبدء بتمحيصه على الفور. فقد أثبتت التجارب البرلمانية حول العالم، بما فيها تلك التي تعيشها الديمقراطيات الليبرالية، نجاح مجموعات الضغط في ربط تحالفات "إستراتيجية"، متينة وطويلة الأمد، مع أعضاء بارزين في اللجان البرلمانية، وذلك لما لهم من تأثير على مجريات المباحثات والقرارات التي تتخذها تلك اللجان(٣٧).

في سياق آخر، لا بد من دحض الفرضية التي تتغنى بها سردية النخب الحاكمة، والتي تربط بين المهارات والخبرات السياسية التي تتمتع بها، من جهة، وبين الأسباب التي تجعلها عصية على تأثيرات المال السياسي ومجموعات الضغط الفاسدة، من جهة أخرى. فقد أثبت العديد من الدراسات الميدانية انغماس "المخضرمين والمعمرين" من رجال الطبقة السياسية في بؤر الفساد والرشاوى. لا بل لوحظت العلاقة الوطيدة بين معدلات مستوى الفساد في صفوف البرلمانيين، وعدد الولايات النيابية التمثيلية التي حصلوا عليها. فكلما أطال "ممثلو الشعب" فترة جلوسهم تحت قبة البرلمان، غرقوا أكثر فأكثر في وحول الفساد والرشاوى. وكأن الصفقات المشبوهة وتقاضي العمولات، تحولت إلى الوصفة السحرية الضرورية للنجاح في خوض المعترك السياسي(٣٨).

بالمقابل، سيسهل على الجهات المعنية التدقيق في الحسابات المالية للذين وقعت عليهم القرعة(٣٩)، وذلك لقصر الفترة الزمنية التي سيمضونها على مقاعد المجالس التمثيلية. أما إذا ثبت تلقيهم رشاوى أو "هدايا" مصدرها مجموعات ضغط نافذة، تُستهل عندها إجراءات طرح الثقة بهم، لتنتهي بخروجهم المذل من الندوة البرلمانية. كما أنه قد يُمنع على عدد من ممثلي الشعب الذين تم اختيارهم بوساطة القرعة، من الانضمام إلى لجان برلمانية قد ينتج من عملها تضارب محتمل في المصالح بين الأطراف المعنية.

هذا وتتميز الآليات التي أشرنا إليها أعلاه، والتي بدورها تضمن محاسبة فعالة لممثلي الشعب في المجالس البرلمانية، في فصلها بين مساءلة الذين وقعت عليهم القرعة ومعاقبتهم إن اقتضى الأمر، من جهة، وبين اختيار البديل، من جهة أخرى. في

(٣٧) Alex Zakaras, "Lot and Democratic Representation: A Modest Proposal", *op. cit.*, p. 471.

(٣٨) *Ibid.*

(٣٩) بالإضافة إلى إمكانية نشر تلك الحسابات المالية على عامة الناس.

حين أن آلية المحاسبة التقليدية التي تُقدمها المنظومة الانتخابية الاقتراعية، تربط إمكانية معاقبة النائب لدى انتهاء ولايته بانتخاب منافسه السياسي حصراً(٤٠).

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن غالباً ما تتعمد سردية النخب السياسية المبالغة في تضخيم الدور الإيجابي للأثر الرجعي "للمساءلة الاقتراعية" كما هو معمول بها في الديمقراطيات الانتخابية. ويتمحور هذا الدور في بقاء سيف "عدم إعادة الانتخاب" مسلطاً على عناق المرشحين الفائزين في الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي يُلزِمهم الاستماع إلى مطالب عامة الناس والعمل على تحقيقها(٤١). غير أن التجارب المريرة التي عاشتها، ولا تزال، العديد من البرلمانيات الانتخابية حول العالم، أظهرت محدودية هذه المساءلة الاقتراعية، والقائمة على ازدواجية "معاقبة / مكافأة" النائب بإعادة انتخابه أو لا.

ختاماً، وعلى الرغم من إضاءتنا على قصور المفهوم التقليدي لمبدأ المساءلة كما تتغنى في عرضه الأدبيات الخاصة بسردية النخب السياسية الحاكمة، إلا أننا نحرص على حصر الآليات الجديدة للمحاسبة السياسية ومفاهيمها الحديثة بمجالس الشيوخ (المجالس العليا) المعين أعضاؤها بوساطة القرعة. في حين يستمر طغيان آلية "المساءلة الاقتراعية" على المجالس النيابية (المجالس الدنيا) المنتخبة مباشرة من الشعب. إنّ توزيع الأدوار هذا يمنح بعداً جديداً وقيمة إضافية للثنائية البرلمانية للديمقراطيات التمثيلية. حيث يقوم المواطنون بمساءلة سياسات الحكومة من خلال "المحاسبة الاقتراعية" لنواب الأمة، في حين يتفرغ أعضاء مجلس الشيوخ، المختارين عشوائياً، بمراقبة الأداء الحكومي والعمل التشريعي، من خلال المحادثات العقلانية والنقاشات الحيادية التي تشهدها أروقة هذا المجلس وقاعاته العامة.

المبحث الثاني
"مثلث" شرعية إسناد المناصب التشريعية بوساطة القرعة

غالباً ما يتم تعريف الشرعية بأنها القدرة التي تمتلكها بعض المؤسسات، الجماعات، أو حتى الأفراد، في ترتيب التزامات على عاتق مجموعة بشرية كبيرة من

(٤٠) Jason Stuart Maloy, "The Colonial American Origins of Modern Democratic Thought", Cambridge University Press, 2008, p. 17.

(٤١) Adam Przeworski, "Minimalist Conception of Democracy: A Defense," *in* Democracy's Value, eds. Ian Shapiro and Cosiano Hacker-Cordon, 1999, p. 12.

دون اللجوء إلى استخدام وسائل قاهرة. إذ تقود الشرعية عامة الناس إلى قبول القرارات التي تتخذها الجهات المختصة في الدولة والانصياع الطوعي لأحكامها[٤٢]. فكيف لآلية إسناد المناصب التشريعية بوساطة القرعة أن تُنشِئَ التزامات وتدفع مواطني الأنظمة التمثيلية المعاصرة إلى التقيد بها؟

سنحاول في هذه الفقرة الإضاءة على المستويات الثلاثة التي تتألف منها شرعية الانتقاء العشوائي لأعضاء المجالس التمثيلية. إشارة إلى تداخل هذه المستويات مع مزايا آلية القرعة التي أشرنا إليها في مقدمة بحثنا، بما فيها المساواة، عدم الانحياز، والقدرة التمثيلية التي تختزلها. لذا سيشكل اندماج هذه المبادئ الثلاثة حجر الزاوية في تشييد شرعية متينة تستفيد منها الآلية العشوائية ضمن الفضاء السياسي للدولة[٤٣]. كما أننا سنحاول تخطي "المبرر الديمقراطي" الذي تفانى في عرضه المنظرون الأوائل لإسناد المناصب السياسية بوساطة القرعة. فقد ذهبت تلك الفئة من الباحثين، وذلك بغية شرعنة الآلية العشوائية، إلى اعتبار القرارات التي يتخذها الذين وقعت عليهم القرعة، مرآة مصغرة تعكس الإرادة الشعبية لمواطني الدولة، إذا ما توافرت لديهم إمكانية الوصول إلى أفضل المعارف المتاحة للبت في مسائل محددة[٤٤].

المطلب الأول
قرب وتشابه الذين وقعت عليهم القرعة مع الفئات الشعبية التي يمثلونها

يتمتع ممثلو الشعب الذين وقعت عليهم القرعة بالشرعية السياسية بسبب تشابههم وقربهم من الفئات الشعبية التي يمثلونها. فالآلية العشوائية وسيلةٌ فعالةٌ للخروج بنموذج مصغر تعددي تتمثل به أطياف المجتمع كافة من دون الحاجة إلى تخصيص كوتا أو حصص محفوظة، خاصةً إذا ما كانت العينة التمثيلية كبيرة بما يكفي لاستيعاب تنوع المجموعات الاثنية، المذهبية، اللغوية... في مجتمع الدولة المعنية.

(٤٢) Dominique Bourg, Kerry Whiteside, "Vers Une Démocratie Ecologique", Paris, Seuil, 2010.

(٤٣) Dimitri Courant, "Tirage au sort et concertation dans l'Armée française : Le cas du Conseil Supérieur de la Fonction Militaire (1969-2014) ", Paris, Master thesis, ‘‘Etudes Politiques’’, EHESS, 2014.

(٤٤) James S. Fishkin, "Consulting the Public through Deliberative Polling", Journal of Policy Analysis and Management 22, no. 1, 2003, p. 128.

من جهة أخرى، ارتبطت آلية إسناد المناصب السياسية بوساطة القرعة، بـ"مبدأ المتاخمة"، أي قرب الهيئات المُختارة عشوائياً من الأفراد الذين تمثلهم، وذلك بسبب اعتماد ولايات تمثيلية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى التناوب السريع على المقاعد التمثيلية. تختلف هذه "المتاخمة" عن مثيلاتها التاريخية التي عرفتها الأنظمة الاشتراكية اليسارية؛ فعلى الرغم من استهلال حياتهم كمجرد عمال في المصانع الإنتاجية، إلا أن قياديي الأحزاب الشيوعية الحاكمة وكوادرها لم يرجعوا إلى جذورهم الممتدة في أعماق الطبقات الكادحة. بالمقابل، توجه الطلاب المثقفون المتأثرون بالعقيدة الثورية لـ"ماو تسي تونغ" إلى المصانع والمزارع النائية في "جمهورية الصين الشعبية"، وذلك بغية مشاركة الطبقات العمالية مشقات حياتهم اليومية، على الرغم من عدم انتمائهم إلى تلك الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة[٤٥]. وشكل هذا الجانب من التجربة "الماوية " في الحكم، مثالاً يدل على افتقار التمثيل السياسي "المتاخم" عنصر "التشابه". في المقابل، نجحت آلية القرعة في الجمع بين ركني "المتاخمة" و"التشابه"، لتخرج بنموذج للتمثيل السياسي أكثر اندماجاً والتحاماً بين الذين وقعت عليهم القرعة، من جهة، والفئات الشعبية التي يمثلونها، من جهة أخرى. إذ بإمكان عامة الناس التباهي بالقول بأن ممثليها في الحكم يشبهونها ويتشاركون ظروفها المعيشية ومعاناتها اليومية. في السياق عينه، يقطع هذا الجانب من المشروعية الطريق على ظهور قيادات كاريزماتية، وما يرافقها من حركات شعوبية تهدد استمرارية الأنظمة الديمقراطية. فالمجلس التمثيلي المنتخب بوساطة القرعة "ككل" يمثّل الشعب. أي أن أحداً من أعضائه لا يمكنه الادعاء بتمثيل الشعب بأسره[٤٦] "منفرداً". وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى عقم الحوار السياسي الذي تقوده الهيئات التمثيلية المُنتخبة، مقابل المعرفية التي تختزلها الديمقراطية التداولية، حيث تؤدي القرعة دوراً محورياً في انتقاء أفرقائها، ناهيك عن المفردات "المبتذلة والباردة" التي تلجأ إليها النخب السياسية المعاصرة، والتي تَنفر منها الفئات الشعبية الكادحة. إذ تدفع هذه "الخطابات الخشبية الرثة" عامة الشعب إلى أحضان القوى الشعوبية التي "تتكلم لغة الناس" والتي تعبر عن آرائها بصراحة تامة ومن دون

(٤٥) Robert Linhart, "L'établi", Paris, Minuit, 1978, pp. 1-179.

(٤٦) Dimitri Courant, "Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles", Les Cahiers de l'IEPHI, 68, Université de Lausanne, 2017, p. 25.

مراوغة. هذا التفضيل الشعبي يشكل تهديداً على الديمقراطية ككل، لأنه، وعلى الرغم من "صراحته" وسهولة وقعه في آذان الناس، إلا أن مضمونه يختزل عنصرية متشددة ورفضاً للآخر المختلف، أي أنه يخبئ في طياته بذور السلطوية في الحكم. إلا أننا لا نحمّل الخطاب الشعبوي كامل المسؤولية، بل نرى في "نفاق" الخطاب السياسي للنخب التقليدية أصل البلاء. وبالتالي، قد تأتي "التداولية" التي نطرحها في بحثنا هذا لتعيد إلى الديمقراطية وخطابها السياسي مصداقيتها في عيون الشعب، ولتتحول بالتالي إلى "ديمقراطية تداولية".

المطلب الثاني
شرعية الذين وقعت عليهم القرعة للاستقلالية التي ينعمون بها

خلافاً للذين يتم تعيينهم في المراكز العامة القيادية، حيث تتجه "سهام شرعيتهم" من أعلى الهرم إلى أسفله، وخلافاً للنواب الذين يدخلون الندوة البرلمانية بالاقتراع الانتخابي، حيث تنبثق شرعيتهم "التصاعدية" من قاعدة الهرم إلى رأسه، يتمتع ممثلو الشعب الذين تم انتقاؤهم عشوائياً بشرعية "أفقية" الاتجاه. بمعنى أن الآلية العشوائية لإسناد المراكز التشريعية، تسهم في تعزيز استقلالية "المحظوظين" الذين وقعت عليهم القرعة، والذين يدينون بمناصبهم المؤقتة لعامل الصدفة فقط. وبالتالي، تمتاز القرعة عن قريناتها من آليات الانتقاء الأخرى، بقدرتها على ضمان شرعية محايدة، منصفة وأفقية. إذ تنتفي حاجة أعضاء المجالس التمثيلية الذين تم اختيارهم عشوائياً إلى الانغماس في وحول الخطابات الديماغوجية الفئوية، أو مهادنة قواعدهم الانتخابية لضمان إعادة فوزهم في الانتخابات القادمة. وبالتالي، تتجلى هذه الشرعية الأفقية التي ينعم بها الذين أسندوا المناصب التمثيلية بوساطة القرعة في عدم امتثالهم لأوامر ورغبات الذين وقفوا خلف تعيينهم أو انتخابهم[٤٧].

(٤٧) *Ibid.*

المطلب الثالث
تواضع الذين وقعت عليهم القرعة وابتعادهم عن العجرفة السياسية

يكتسب الذين وقعت عليهم القرعة شرعيتهم لأنهم ليسوا "أفضل أو أعظم" من الذين يدّعون تمثيلهم. إذ يتفرع عن آليات الانتقاء الأخرى مشروعية سياسية قائمة على الشعور بالاختلاف والتفوق على الذين لم يتم اختيارهم لإشغال أي من المناصب السياسية. حيث تَسْطَع هذه النظرة الفوقية في عيون الفائزين في الانتخابات النيابية على حساب الذين هُزموا في صناديق الاقتراع؛ المعينين في المناصب القيادية على حساب الذين لم يتم اختيارهم؛ في الفائزين بالمباريات والامتحانات الرسمية على حساب الذين فشلوا في الحصول على المعدل المؤهل. ناهيك عن مشاعر الاستعلاء التي تنتاب ممثلي الشعب، والتي يكنونها للبقية من عامة الناس، أي حتى للذين لم يشاركوا في المسابقات التي أدت إلى فوزهم في المناصب التمثيلية. تخيّم نظرة الاستعلاء تلك على النائب الفائز بأعلى نسبة من الأصوات الاقتراعية؛ على صاحب المركز الأول الذي تربع على قائمة التعيينات؛ وعلى "التكنوقراطي" الذي نجح في اجتياز أحد الاختبارات المتميزة.

لهذا السبب، يصعب على ممثلي الأمة الوفاء بوعودهم الانتخابية بعد إقفال صناديق الاقتراع، أو حتى الإصغاء إلى المطالب والتحركات الشعبية التي يضج بها الشارع؛ وذلك لشعورهم بأنهم أفضل وأفطن من عامة الناس. وبالتالي، امتلاكهم حقاً طبيعياً في حكم الفئات الشعبية حسب أهوائهم ورغباتهم.

بالمقابل، تبقى آلية إسناد المراكز السياسية بوساطة القرعة بعيدة كل البعد عن مبدأ التمايز المتأصل في كل من الاقتراع الانتخابي وآليات التعيين الأخرى[٤٨]. فمنذ القرن الثامن عشر، لاحظ الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو استحالة القرعة في إذلال أحدهم. فهي عاجزة عن مد "الفائز" بمشاعر الغرور أو الغطرسة. كما توفر على الذين لم تقع عليهم القرعة الإحساس بالضغينة. كما تنعكس آثار هذا الجانب "الملطف" للآلية العشوائية على المستوى الفردي، الجماعي، والمؤسساتي أيضاً. فباستطاعة من وقعت عليه القرعة الاعتقاد بأنه "محبوب من الآلهة". إلا أن إيمانه هذا يبقى على

(٤٨) Bernard Manin, "Principes du Gouvernement Représentatif", Paris, Flammarion, 1995, p. 123.

المستوى النفساني، غير قابل للإثبات العلمي. كما لا يمكن مقارنته بالمشاعر التي تجتاح أحدهم بعد معرفته أنه تم انتقاؤه بناء لكفاءاته؛ مهاراته أو مواهبه(٤٩).

بمعنى آخر، تُحدث غالبية آليات إسناد المناصب السياسية نوعاً من الشرخ الأرستقراطي بين الفئات الشعبية؛ في حين تنفرد القرعة في إسهاماتها بولادة نوع جديد من المشروعية المؤسساتية، قوامه التواضع والابتعاد عن العجرفة السياسية. إذ لا يرى نفسه ذلك الذي وقعت عليه القرعة بأنه أفضل أو أسوأ من سائر "المرشحين" أو من أولئك الذين قرروا عدم المشاركة في "السحب". وذلك لانقطاع الصلة بين عملية انتقائه، من جهة، وبين مواهبه أو كفاءته العلمية، من جهة أخرى. وحدها الصدفة رست به تحت قبة البرلمان.

في هذا السياق، يمد "الاتضاع" الذي يخيم على نفوس أعضاء المجالس المختارة عشوائياً، (ممثلي الشعب) بجرعة إضافية من الشرعية. فباستطاعة كل من الذين وقعت عليهم القرعة تكرار-على مسامع "المحكومين"- ومن دون تردد: "يحق لي تمثيلكم والتكلم باسمكم. فما من شيءٍ يميزني عنكم". في حين يتقبل أبناء المجتمع بكل أطيافه ما أعلنه ممثلوهم، لمعرفتهم المسبقة بأن هؤلاء سبق وأن تشاركوا الظروف المعيشية نفسها في الأمس القريب، وسيعودون حتماً لعيش معاناتهم ومآسيهم بعد انتهاء ولايتهم، بالإضافة إلى قناعتهم الراسخة بامتلاكهم حظوظاً متساوية للحلول مكانهم إذا ما وقعت عليهم القرعة(٥٠).

خاتمة

ختاماً، تجدر الإشارة إلى أن وجه الاختلاف الوحيد الذي يمكن تسجيله بين أعضاء المجالس التمثيلية العليا الذين تم اختيارهم بوساطة القرعة، من جهة، وبين البقية من عامة الشعب، من جهة أخرى، هو قيام المجموعة الأولى بمناقشة المواضيع المطروحة على طاولة البحث في تلك المجالس، بالإضافة إلى ممارستها الصلاحيات والمهام الأخرى التي تقع على عاتقها. غير أن مصدر هذه التفرقة يعود إلى عامل الصدفة وحده. كما تقتصر جدارتهم على المجهود الذي يضعونه خلال جلسات التدريب والتداول التي يباشرون بها فقط بعد وقوع القرعة عليهم.

غير أن تلك المناصب التشريعية بمتناول الجميع. فنحن لا نهدف من وراء دعوتنا إلى انتقاء مجموعة من الناس للتداول بالمواضيع المرتبطة بالشأن العام، تشكيل نواة

(٤٩) Montesquieu, "De l'Esprit des Lois", CreateSpace Independent Publishing Platform, p. 245.

(٥٠) Dimitri Courant, "Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles", op. cit., p. 27.

نخبة أرستقراطية متميزة عن سائر الفئات الشعبية؛ بل لحاجتنا إلى جماعة محدودة العدد، ندعوها لنقاش معمق لموضوعات يُستحال على ملايين الناس تداولها في آن معاً ضمن منهجية حوارية علمية ومنتظمة(٥١).

كما يجب ألا يفهم من وراء طرحنا هذا، بأننا ندعو إلى استبدال الاقتراع الانتخابي بآلية القرعة بشكل كامل ومطلق. فعلى الرغم من مكامن الضعف التي تتخبط بها، يبقى لآلية الاقتراع الانتخابي بعض المزايا المكملة لما يمكن للقرعة أن تقدمه في الفضاء السياسي(٥٢). هذا وتؤدي "المساءلة الانتخابية" المنبثقة عن صناديق الاقتراع، دوراً محورياً في شرعنة السلطات الحاكمة، على غرار الشرعية التي يمتاز بها أعضاء المجالس المختارين بوساطة القرعة(٥٣). إذ يضمن الاقتراع الانتخابي الحد الأدنى من مشاعر "الرضى والقبول" لدى جمهور المقترعين "باختيارهم" ممثليهم البرلمانيين. بالإضافة إلى إسهاماته في تعزيز الجانب المعرفي للنظام السياسي، من خلال تسريعه وتيرة تبادل المعلومات المرتبطة بالشأن العام بين النخبة السياسية الحاكمة وعامة الناس، بالإضافة إلى عملية التقييم التي يقوم بها بعض المقترعين يوم الانتخاب، مما ينعكس إيجاباً على نوعية العمل التشريعي والرقابي للمجالس التمثيلية(٥٤).

فبغض النظر عن التفاصيل الصغيرة التي ستحدد الهندسة التنظيمية للمجالس التمثيلية القائمة على القرعة، يتعين على المنظومة الدستورية للدول الإبقاء على هيئة تمثيلية يُنتخب أعضاؤها بوساطة الاقتراع التصويتي. لذلك، شددنا في مقدمة بحثنا على ضرورة الالتزام بنموذج "الثنائية البرلمانية"، أي الإبقاء على المجالس النيابية المنتخب أعضاؤها مباشرة بوساطة التصويت الاقتراعي(٥٥).

---

(٥١) *Ibid*.

(٥٢) Hervé Pourtois, "Les élections sont-elles essentielles à la démocratie?", Philosophiques, Volume 43 (2), 2016, p. 411.

(٥٣) John Parkinson, "Deliberating in the real world: Problems of legitimacy in deliberative democracy", Oxford University Press, 2006, p. 34.

(٥٤) Elizabeth Anderson, "The epistemology of democracy", Episteme, Volume 3(1-2), 2006 p. 8.

(٥٥) في هذا السياق، لا بد لنا من الإشارة إلى الأهمية الرمزية التي يكتنفها تبديل مسمى "مجلس الشيوخ"، والذي يتناقض مع الهدف من وراء تطعيم المنظومات الدستورية الوطنية بالآلية العشوائية. فالقرعة تضمن مساواة تامة لجميع المواطنين في الجلوس تحت قبة البرلمان، من دون الخضوع إلى هيمنة الأحزاب السياسية أو ابتزاز أصحاب النفوذ والمصالح الاقتصادية الرأسمالية. في حين أن تسمية =

فبعد إضاءتنا على عيوب الاقتراع الانتخابي طوال مناقشتنا للتحديات والصعوبات التي تكتنفها آلية القرعة، لا بد لنا في نهاية هذا البحث من طرح الأسباب الثلاثة التي دفعتنا للإبقاء على مجلس نيابي منتخب، إلى جانب مجلس آخر يُختار أعضاؤه عشوائياً. إذ بدوره، سيسهم هذا الطرح في تعزيز مشروعية مناصرتنا لفكرة تطعيم المنظومة الدستورية والمؤسسات السياسية بآلية القرعة.

بداية، سيدق غياب الاقتراع الانتخابي المسمار الأخير في نعش الأحزاب السياسية، والتي تعاني أزمة استقطاب وثقة كبيرتين. هذه الواقعة، ستشكل خسارة للديناميكية السياسية التي تشهدها الأنظمة الليبرالية التنافسية. فالأحزاب السياسية بمقدورها أن تؤدي دوراً محورياً في هندسة البرامج السياسية وتثقيف جمهور المواطنين حول السياسات العامة البديلة، بالإضافة إلى توسيع آفاق الوعي الاجتماعي لعامة الناس. ناهيك عن قدرتها التعبوية على حشد وتجييش المواطنين في تحركات ومظاهرات شعبية دفاعاً عن مواقف معينة. فعلى الرغم من تمحيصنا للآثار السلبية "للخصومة الحزبية"، وعرقلتها الوصول إلى حلول عقلانية للخلافات السياسية الشائكة أو إقرار مطالب محقة، إلا أن الاندثار الكامل لهذه العقلية التنافسية سيسهم في تقليص المساحات المخصصة لبلورة خطاب سياسي نقدي متجدد، يطرح خيارات وتصورات بديلة لتلك التي تقدمها الأحزاب السياسية الحاكمة. من جهة أخرى، يبقى وجود نظام حزبي متين ومتماسك، حاجة ملحة وضرورية للقوى الاجتماعية الشعبية. ففي ظل مجتمعات رأسمالية تعاني تفاوتاً طبقياً حاداً في الثروة والنفوذ، تتحول الأحزاب السياسية إلى ملجأ للطبقات الشعبية الكادحة الراغبة في تنظيم نفسها جماعياً للدفاع عن مصالحها. فقد أثبتت التجارب التاريخية نجاح الأحزاب السياسية والنقابات المهنية في تعبئة الطبقات العمالية والفئات الاقتصادية الخاضعة للقوى الرأسمالية المهيمنة، في حركات اجتماعية ثابتة ومتماسكة. في حين تحوّل التقهقر الذي تعيشه الأحزاب السياسية في الأنظمة الليبرالية الغربية خلال العقود الأخيرة، إلى حاجز منيع يحول دون قيام حركات اجتماعية ناجحة لمواجهة السياسات الرأسمالية الغاصبة.

في سياق آخر، ونظراً إلى طبيعة تقاسم السلطة والنفوذ في الدولة، والتفاوت الطبقي المهيمن على المجتمعات المعاصرة، يبقى من الصعب حل المشكلات الشائكة

= المجلس الذي سيُختار أعضاؤه بوساطة القرعة بمجلس "الشيوخ"، تتعارض مع هذه الغاية النبيلة، لا بل تعكس في وجدان المواطنين نوعاً من الإقطاعية أو الطبقية التي طغت، ولا تزال، على المشهد السياسي للعديد من الدول المعاصرة.

كافة بين أطراف متخاصمة ذات مصالح متضاربة، باعتماد الوسائل الحوارية التي يطرحها منظرو "الديمقراطية التداولية". فسيستمر احتلال عمليات التفاوض والمساومة حيزاً مهماً من العمل السياسي. وعلى الرغم من وجود من يمثل مصالح جهات خاصة ضمن المجالس التي تم اختيار أعضائها بوساطة القرعة، إلا أن تلك المجالس لم تصمم وغير مهيأة لاحتواء مفاوضات ومساومات شائكة ومعقدة. فالأخيرة بحاجة إلى جهات تجيد التعبير الواضح والمباشر عن مصالحها، بالإضافة إلى حصولها على توكيل صريح لتمثيل تلك المصالح، وذلك بغية تعزيز موقعها على طاولة المفاوضات. لذا تبقى المجالس التمثيلية القائمة على الاقتراع الانتخابي، والتي تحتضن أبرز الأحزاب السياسية في الدولة، أكثر جهوزية وفاعلية لأداء تلك المهام التي تتطلب مستويات متقدمة من المهارات التفاوضية.

ختاماً، تخلق آلية الاقتراع الانتخابي الظروف المواتية لدخول المعترك السياسي وإتقان المهارات المتميزة التي يتمتع بها القادة السياسيون. فباستطاعة عامة الناس الانضمام إلى الطبقة السياسية عبر ترشُّحِهم إلى الانتخابات البلدية والمحلية، والخبرات التي سيراكمونها خلال محاولاتهم المتكررة وإلحاحهم على تبوؤ مناصب قيادية أعلى. وعلى الرغم من تقييد المال الانتخابي وإفساده هذه المثالية في التدرج السياسي، سيشكل الاعتماد الحصري للقرعة في إسناد المناصب التشريعية، ضربة موجعة وخسارة فادحة للمواهب السياسية والمهارات القيادية التي راكمها البعض من أبناء الوطن(٥٦).

بناء على ما تقدم، نعود ونؤكد تشديدنا على اعتماد "الثنائية البرلمانية"، من خلال الجمع بين الاقتراع الانتخابي وآلية القرعة في هيئتين تمثيليتين مختلفتين، باعتباره النموذج الأمثل لصون القيم التي تختزلها الديمقراطية، وهي "المساءلة والكفاءة"، من جهة، واللتين سيتكفل في تأمينهما التنافس الحزبي-الانتخابي-الاقتراعي، و"المساواة والتداولية"، من جهة أخرى، اللتين ستضمن وجودهما المجالس التي أسندت مناصبها عشوائياً بوساطة القرعة(٥٧).

(٥٦) John Gastil, Erik Olin Wright, "Legislature by Lot", *op. cit*., pp. 21-23.

(٥٧) Tom Malleson, "Beyond Electoral Democracy", Jacobin Magazine, 29/05/2018. https://www.jacobinmag.com/2018/05/legislature-lot-electoral-democracy-real-utopias.

المراجع

- ACHEN Christopher H., BARTELS Larry, "Democracy for Realists: Why Elections Do Not Produce Responsive Government", Princeton University Press, 2017.
- ANDERSON Elizabeth, "Expanding the Egalitarian Toolbox: Equality and Bureaucracy", Proceedings of the Aristotelian Society Supplementary, Volume 82, 2008, pp. 139-160.
- ANDERSON Elizabeth, "The epistemology of democracy", Episteme, Volume 3(1-2), 2006 p. 8.
- BARDACH Eugene, "On Representing the Public Interest", Ethics 91, April, Special Issue: Symposium on the Theory and Practice of Representation, 1981, p. 489.
- BONIN Hugo, "La democratie hasardeuse : essai sur le tirage au sort en politique", Xyz, Canada, 2017.
- BOURG Dominique, WHITESIDE Kerry, "Vers une démocratie écologique", Paris, Seuil, 2010.
- BOURICIUS Terrill, SCHECTER David, WALLACE Campbell, GASTIL John, "Imagine a Democracy Built on Lotteries, Not Elections – Nexus", Zócalo Public Square, April 5, 2016.
- BROWN Mark B., "Survey Article: Citizen Panels and the Concept of Representation", Journal of Political Philosophy 14, June 2006, p. 203.
- CALUWAERTS Didier, UGARRIZA Juan E., "Favorable conditions to epistemic validity in deliberative experiments: A methodological assessment", Journal of Public Deliberation, Volume 4(16), 2012, pp. 1-20.
- CAPLAN Bryan D., "The myth of the rational voter: Why democracies choose bad policies", Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.
- CASTORIADIS Cornelius, "La montée de l'insignifiance", Seuil, Paris, 1999.

- COHEN Joshua, "Procedure and Substance in Deliberative Democracy", in Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political, Oxford University, 2003.
- COLEMAN Jules, "Rationality and the Justification of Democracy", in Philosophy and Democracy: An Anthology, ed. Thomas Christiano, Oxford University Press, 2003.
- COURANT Dimitri, "Thinking Sortition. Modes of Selection, Deliberative Frameworks and Democratic Principles ", Les Cahiers de l'IEPHI, 68, Université de Lausanne, 2017, p. 18.
- COURANT Dimitri, "Tirage au sort et concertation dans l'Armée française : Le cas du Conseil Supérieur de la Fonction Militaire (1969-2014) ", Paris, Master thesis, ‘‘Etudes Politiques’’, EHESS, 2014.
- DAHL Robert A., "Democracy and Its Critics", New Haven, Yale University Press, 1989.
- DELANNOI Gil, "Le retour du tirage au sort en politique ", Paris, Fondapol, 2010, p. 19.
- DUXBURY Neil, "Random Justice: On Lotteries and Legal Decision-Making", Oxford, Clarendon, 1999.
- EDELMAN Murray, "Constructing the Political Spectacle", University of Chicago Press, 1988.
- EDELMAN Murray, "The Symbolic Uses of Politics", University of Illinois Press, second edition, 1985.
- ENGELSTAD Fredrik, "The Assignment of Political Office by Lot", Social Science Information, Volume 28, March 1989, p. 27.
- FISHKIN James S., "Consulting the Public through Deliberative Polling", Journal of Policy Analysis and Management 22, no. 1, 2003, p. 128.
- FISHKIN James, LUSKIN Robert, "Experimenting with a democratic ideal: deliberative polling and public opinion", Acta Politica 40, 2005, p. 287.

- FULLER Roslyn, "Beasts and Gods: How Democracy Changed Its Meaning and Lost Its Purpose", Zed Books, 2015.
- GASTIL John, "By Popular Demand: Revitalizing Representative Democracy through Deliberative Elections", University of California Press, 2000.
- GASTIL John, WRIGHT Erik Olin, "Legislature by Lot: Transformative Designs for Deliberative Governance", Real Utopias Project, Verso, 2019.
- GOODWIN Barbara, "Justice By Lottery", Exeter: Imprint Academic, 1992.
- GRONLUND Kimmo, Andre Bachtiger, Maija Setälä, "Deliberative Mini-Publics: Involving Citizens in the Democratic Process", Colchester, UK, ECPR Press, 2014.
- HABERMAS Jürgen, "De l'éthique de la discussion", Paris, Les Editions du Cerf, 1992.
- HENNIG Brett, "The End of Politicians: Time for a Real Democracy", Unbound Digital, London, 2017.
- HONG Lu, PAGE Scott E., "Some microfoundations of collective wisdom", in J. Elster & H. Landemore (Eds.), Collective wisdom, Principles and mechanisms, 2012, p. 56.
- LANDEMORE Hélène, "Deliberation, cognitive diversity, and democratic inclusiveness: An epistemic argument for the random selection of representatives", Synthese, 190 (7), 2013, p. 1209.
- LANDEMORE Hélène, "Democratic Reason: Politics, Collective Intelligence, and the Rule of the Many", Princeton University Press, 2013.
- LAWLESS Jennifer L., Fox Richard L., "It Takes a Candidate: Why Women Don't Run for Office", New York, Cambridge University Press, 2005.
- LAWRENCE Lessig, "Republic, Lost: How Money Corrupts Congress-and a Plan to Stop It", New York, Grand Central Publishing, 2011.

- MALLESON Tom, "Beyond Electoral Democracy", Jacobin Magazine, 29/05/2018,
- MALOY Jason Stuart, "The Colonial American Origins of Modern Democratic Thought", Cambridge University Press, 2008.
- MANIN Bernard, "The Principles of Representative Government", Cambridge University Press, 1997.
- MANSBRIDGE Jane, "A 'Selection Model' of Political Representation", Journal of Political Philosophy 17, December 2009, p. 369.
- MANSBRIDGE Jane, "Representation Revisited: Introduction to the Case Against Electoral Accountability", Democracy & Society 2 Fall, 2004, p. 13.
- MANSBRIDGE Jane, "Rethinking Representation", American Political Science Review 97, November 2003, p. 526.
- METAXAS Spiro, "The Promise of Sortition: A CoGovernance Model for Canadian Senate reform", 2018, https://www.academia.edu/25203937/The_Promise_of_Sortition_A_Co-Governance_Model_for_Canadian_Senate_Reform
- MUHANNA Elias, "Establishing a Lebanese Senate: Bicameralism and the Third Republic", CDDRL, Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, August 2012, pp. 1-35.
- NAJEMY John J., "Corporatism and Consensus in Florentine Electoral Politics", 1280-1400, Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1982.
- O'LEARY Kevin, "Saving Democracy: A Plan for Real Representation in America", Stanford, Stanford University Press, 2006.
- PAGE Scott E., "The difference: How the power of diversity creates better groups, firms, schools, and societies", Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.
- PARKER Joel Matthew, "Randomness and legitimacy in selecting democratic representatives", PhD Dissertation, The University of Texas at Austin, December 2011.

- PARKINSON John, "Deliberating in the real world: Problems of legitimacy in deliberative democracy", Oxford University Press, 2006.
- PETTIT Philip, "Representation, Responsive and Indicative", Constellations 17, September 2010, p. 426.
- PITKIN Hannah, "The Concept of Representation", University of California Press, 1967.
- POURTOIS Hervé, "Les élections sont-elles essentielles à la démocratie ? ", Philosophiques, Volume 43 (2), 2016, p. 411.
- PRZEWORSKI Adam, "Minimalist Conception of Democracy: A Defense," in Democracy's Value, eds. Ian Shapiro and Cosiano Hacker-Cordon, 1999, p. 12.
- RANCIERE Jacques, "La haine de la démocratie", La fabrique, Paris, 2005.
- SAUNDERS Ben, "Democracy, Political Equality, and Majority Rule," Ethics 121, no. 1, October 2010, pp. 148-177.
- SCHUMPETER Joseph A, "Capitalism, Socialism and Democracy", New York, HarperPerennial, 1942.
- SHAPIRO Ian, "Politics against domination", Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, 2016.
- SINTOMER Yves, "Petite histoire de l'expérimentation démocratique : tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours ", Paris, La Découverte, 2011.
- SMITH Andrew F., "Political deliberation and the challenge of bounded rationality", Politics, Philosophy & Economics, 13(3), 2014, p. 269.
- STONE Peter, "The Logic of Random Selection", Political Theory, Volume 37, June 2009, p. 375.
- SUNSTEIN Cass R., "The law of group polarization", Journal of Political Philosophy, volume 10(2), 2002, p. 175.

- URBINATI Nadia, "Representative Democracy: Principles and Genealogy", University of Chicago Press, 2006.
- VAN PARIJS Philippe, "Electoral democracy and its rivals. In Is there an editor? ", in The malaise of electoral democracy and what to do about it, Re-Bel ebook, n°14, 2014, p. 49.
- VAN REYBROUCK David, "Against Elections: The Case for Democracy", Random House UK, 2016.
- VANDAMME Pierre-Etienne, "La valeur épistémique de la démocratie, entre faits et normes ", Revue Philosophique de Louvain, volume 114 (1), 2016, p. 95.
- VANDAMME Pierre-Etienne, VERRET-HAMELIN Antoine, "A Randomly Selected Chamber: Promises and Challenges," Journal of Public Deliberation, Vol. 13, Issue 1, Article 5, 2017, pp. 1-24.
- WARREN Mark E., "Deliberative Democracy and Authority", American Political Science, Review 90, March 47, 1996, p. 47.
- WARREN Mark, CASTIGLIONE Dario, "A Transformation of Democratic Representation", Democracy & Society 2, Fall 5, 2004, p. 20.
- WOODRUFF Paul, "First Democracy: The Challenge of an Ancient Idea", Oxford: Oxford University Press, 2006.
- YOUNG Iris Marion, "Inclusion and democracy", Oxford University Press, 2000, pp. 1-320.
- ZAKARAS Alex, "Lot and Democratic Representation: A Modest Proposal", Constellations 17, September 2010, pp. 455-471.

The Challenges of Integrating Sortition into Bicameral Legislature

Dr. Simon Badran*

Abstract:

Objectives: This research seeks to explore the democratic potential of reintegrating sortition mechanisms into the institutional framework of representative systems, through a proposal to hybridize bicameralism with randomly selected assemblies. The study begins with a diagnosis of the crisis facing contemporary liberal democracies, where electoral mechanisms increasingly produce deficient representation, fuel clientelism and patronage, and contribute to the short-termism of public policies. **Methodology:** The researcher adopts a critical and analytical approach, drawing on contemporary political and philosophical literature, as well as historical and current examples of sortition in political practice. The aim is to reconsider the very concept of "representation" and broaden its meaning to include more participatory and direct forms. **Results:** The findings suggest that incorporating sortition can revitalize democratic institutions and mitigate several dysfunctions inherent to electoral systems. It opens the door to more inclusive and forward-looking policies. The study proposes a model of bicameralism in which one chamber is elected, while the other is composed of citizens selected by lot from among those who meet specific eligibility criteria and who receive prior political training. This chamber would hold balancing legislative and oversight powers, helping to represent marginalized groups and reinforce independence from partisan interests. **Conclusion:** The study concludes that profound democratic reform does not necessarily require abandoning representation, but rather restructuring it on fairer and more diverse foundations—where structured randomness becomes a tool for restoring trust and political engagement.

Keywords: Bicameralism, Sortition, Legitimacy, Accountability.

* Associate Professor of Constitutional Law – College of Law – University of Sharjah.
Email: sbadran@sharjah.ac.ae

- Submitted: 22/9/2019, Accepted: 6/10/2020.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 72

د. سيمون بدران، عضو هيئة تدريس في كلية القانون – جامعة الشارقة، حصلت على دكتوراه في القانون العام - اختصاص قانون دستوري من جامعة مونبيلييه١ – فرنسا، وماجستير دراسات عليا في القانون العام الشامل من الجامعة عينها. **الاهتمامات البحثية:** الإصلاحات الدستورية وتطوير النظم التمثيلية من خلال استكشاف آليات جديدة كاستخدام القرعة في تشكيل المجالس التشريعية.

الإيميل: sbadran@sharjah.ac.ae

للاستشهاد:

بدران، سيمون. (٢٠٢٥). التحديات المرتقبة لتطعيم الثنائية البرلمانية بآلية القرعة. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٤٩(٣)، ٤٣-٧٢.

To Cite:

Badran, Simon. (2025). The Challenges of Integrating Sortition into Bicameral Legislature. *Journal of Law, Kuwait University, 49*(3), 43-72.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Challenges of Integrating Sortition into Bicameral Legislature.

Dr. Simon Badran

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

No. 3 - Vol. 49

Rabi I 1447 - September 2025